د/ صالح حسين الأخضر
كلية التربية – جامعة المرقب / الخمس

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، صلاة وسلاماً دائمين متلازمين إلى يوم الدين .

أما بعد :

فإن للفعل أهميةً عظيمةً في العربية، وله من المكانة في الجملة ما لا يخفى على دارس اللغة، إذ هو أساس من أسسبنائها، فتارة تبنى عليه، وتارة يكمل بناءها، بل هو اللبنة الأولى في بناء أحد نوعيها، فهو شريك للاسم في التركيب والوجود لتلازمهما، فلا فعل بدون اسم، ولا فائدة في اسم ليس له حياة، ومن لا حياة له لا حركة له، فهما أساس من أسس تركيب الجمل، وبالتالي فهو أس في بناء الكلام.

والفعل ليس صنفا واحدا؛ بل له ألوان مختلفة متنوعة تناولها الدرس النحوي، باعتبار الزمن تارة، وباعتبار التجرد والزيادة تارة أخرى، كذلك باعتبار الصحة والاعتلال وغيرها.

ومن اعتباراته النقص والتمام، فأردتأن أقف في هذا البحث على ما يوضح الفرق بينهما من هذا الاعتبار،وسميته "**الإعلام بالفرق بين الفعل الناقص والتام**" وبنيته على مقدمة وثلاثة مطالب وخاتمة، فعلى الله توكلت وبه بلوغ المرام .

المطلب الأول: معنى الفعل والجملة

معنى الفعل:

منذ بدايات البحث في أصل اللغة وقواعدها استقرى النحاة العرب ألفاظ اللغة فلم يجدوها تخرج عن اثنين، إما لفظ يعبر عن ذات، وإما لفظ يعبر عن حركة لتلك الذات، ولا يوجد غيرهما في الوجود، فالكون كله بجميع مكوناته ذوات، وبالتالي فإن لهاحركتها في الكون، سواء أكانت حية أم جامدة نقول مثلا : تكلم الرجل، وهرب الذئب، وتدحرج الصخر، وتنسمت الريح، وبذلك فإن الألفاظ مفردة تدل على الذات أو الحركة، وما الحركة إلا من الذات، والتركيب النحوي هو الذي يتم عن طريقه الربط بين الذات وحركتها، وهو الذي يسميه النحاة بالإسناد، فعن طريقهيربط الفعل بفاعله كـ"قام زيد"، أو الخبر بمبتدئه كـ"زيد قائم"، وتارة يستحيل الربط بينهما مباشرةعن طريق الإسناد فيستعان بأداة للربط بينهما هي "الحرف" وهو القسم الثالث في الكلام.

وقد عرف الجرجاني الفعل بقوله:"هو الهيئة العارضة للمؤثر في غيره بسبب التأثير أولا كالهيئة الحاصلة للقاطع بسبب كونه قاطعا"[1]،بمعنى أن الفعل هيئة عارضة للاسم الذي هو العامل الحقيقي في الكلام كالضرب الواقع على زيد في نحو: ضربت زيداً، فعامل "الضرب" في "زيد" هو الفاعل لا الفعل.

وبما أن الفعل هو العلم على ما يصدر من الفاعل، وهو المحتاج إلى فاعل له، ويقع أثر ذلك الفعل على الغير فقد احتل مرتبة العمل، فالحدث الصادر من الاسم هو الذي يؤثر على المعمول،والفعل علم على ما يصدر من الذوات من

[1]. التعريفات للجرجاني 119 .

أفعال أحياء لها حركتها في الحياة، أو جوامد معدومة الحياة، نحو حركة الإنسان أو الحيوان، أو الحجر أو الشجر، وبعلميته على الحدث يشبه الاسم، وكما أن الاسم علم على الذوات ذاتها كمحمد، والأسد، والجبل، والسماء، فالفعل علم على حركاتها، والخلاف بينهما –كما يفسره النحاة– أن الاسم له معنى في ذاته مجرد عن الزمن، والفعل له معنى مرتبط بزمن قال العكبري:" ومن أقرب حَدٍّ حُدَّ به أنه: كل لفظ دل على معنى مفرد في نفسه، وقال قوم: هو كل لفظ دل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان محصل دلالة الوضع"[1] ، فالفعل هو الحركة الصادرة عن متحرك مرتبط بزمن؛ وذلك لأن الذوات مستمرة الوجود ولو إلى حين من الزمن، فالسماء سماء ماضيا، وحاضرا، ومستقبلا، ومحمد هو محمد بالأمس واليوم والغد، أما ما يصدر عنها فهو مرتبط بزمن حدوثه، فالفعل آني مرتبط بزمن الحدوث، فإن قلنا تلبدت السماء بالغيوم، فالتلبد بالغيوم ليس على سبيل الدوام؛ بل على سبيل التوقيت، وهو زمن حدوثه ومن ثم انقشاعه، وذلك الحدوث جزء من الوقت، ويطول ويقصر حسب حركة المتحرك، ويدل عليه الفعل "تلبد" في الماضي، و"يتلبد" في الحاضر، فالفعل على هذا اسم من حيث الدلالة، ودلالته الحدث، كما العلم دلالته الذات.

ويقسم الجرجاني الفعل إلى ثلاثة أقسام:

1- الفعل الاصطلاحي:

والمعتبر فيه اللفظ" على هيئة ما، وبمعنى الزمن والحدث، وهو ما تعارف عليه النحاة قديما وحديثا نحو: ضرب ، يضرب، نام، ينام، سار، يسير، والأمر نحوك اضرب، نَمْ، سِرْ.

[1] اللباب في علل البناء والإعراب 45/1 .

2 – الفعل الحقيقي:

والمعتبر فيه الحدث لا من حيث اللفظ ودلالته بل معناه، وهو ما يدل عليه المصدر نحو: الضرب، والقيام، والعلم، والسير، فهذه أسماء، ومسمياتها أفعال.

3 – الفعل العلاجي:

وهو ما يحتاج إلى فعله تحريك عضو لإنجازه كاللسان للكلام، واليد للضرب، والمشي للرجل، فلا بد لهذا من معالجة حتى يتم وقوعه وحدوثه [1].

الجملة:

ألفاظ اللغة مفردة تدل على معان مفردة أسماء أو أفعالا، والحروف لا تدل مفردة على معنى، وما تفيد إلا كونها أصواتا، وبتركبها تفيد معنى، كتركيب الضاد والراء والباء بفتح الثلاثة، فهي تفيد معنى وقوع فعل الضرب في الزمن الماضي "ضَرَبَ"، وبتسكين الراء وإعراب آخر الكلمة تفيد اسمية الحدث، وهو المصدر "ضَرْبٌ"، واللغة هي معان مركبة لا مفردة، فتجمع في تركيب يسمى الجملة، ومن معاني مركب "ج م ل" ضم شتات متفرق، وكأني بتسمية الْجَمَل جملا لجمعه خصال حيوانات أخرى في مرتبته كالبقر والخيل والبهائم فمنها ما يؤكل ولا يركب، ومنها ما يركب ولا يؤكل، أما الإبل فتشرب ألبانها، وتؤكل لحومها، ويحرث عليها، ويحمل عليها متاعنا، ويركب عليها، وسمي الذكر منها جملا دون الأنثى؛ لأنه نوع من أنواعها، وبهذا فقد جمعت جميع خصال غيرها في جنسها، ونقول: أَجْمِلْ في الكلام، أي: اجْمَع معنى كلامك وأوجز فيه، ويقال: إجمالي الحساب أي: مجموعه، قال الفيروزآبادي: "وجَمَلَ: جَمَعَ"[2]، وقال الخليل:" والجملة جماعة

[1] انظر: التعريفات للجرجاني 119 .

[2] القاموس المحيط "ج م ل" 340/3 . وينظر:المعجم الوسيط "ج م ل" 136

كل شيء بكماله من الحساب وغيره"[1] وقال الجوهري :" والجُمْلَةُ: واحدة الجُمَلِ، وقد أَجْمَلْتُ الحسابَ، إذا رددتَه إلى الجُمْلَةِ، وأَجْمَلْتُ الصنيعة عند فلان، وأَجْمَلَ في صنيعه"[2]، وقال الأزهري:" كأن الحبل الغليظ سُمي جُمالة، لأنها قوى كثيرة جُمعت فأُجملت جُملة، ولعل الجُملة أُخذت من جملة الحبال، وقال الليث: الجُملة جماعة كل شيء بكماله من الحساب وغيره، يقال: أجملت له الحساب والكلام"[3].

والجملة في اللغة مجموع ما تفرد من اللفظ فيجمع في عقد واحد، قال تعالى:﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْلاَ نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾[4] أي: دفعة من أوله إلى آخره[5]، سواء كان من اسمين، أو فعل واسم، أو فعل واسم وحرف، فيسند الفعل إلى الاسم في الجملتين الاسمية والفعلية، ولكن الإسناد في الفعلية ظاهر نحو: قام زيد، ونام عمرو، وأما في الاسمية فإن مضمون الخبر مسند للمبتدأ نحو محمد قائم، فـ"قائم" ليس بفعل، وإنما هو اسم فيه معنى الفعل، وهو مسند للمبتدأ، فالذي اتصف بالقيام هو "محمد" وهو المبتدأ.

فالجملة في اصطلاح النحاة عبارة عن مركب تتآلف فيه المفردات، قال الجرجاني:" الجملة عبارة عن مركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، سواء أفاد كقولك: زيد قائم، أو لم يفد كقولك: إن يكرمني، فإنه جملة لا تفيد إلا

---

(1) العين "ج م ل" 143/6 .

(2) الصحاح "ج م ل" 1662/4 .

(3) تهذيب اللغة "ج م ل" 108/11 .

(4) الفرقان الآية رقم 32 .

(5) ينظر: تفسير البيضاوي 521/2 .

بعد مجيء جوابه، فتكون الجملة أعم من الكلام مطلقاً"[1]، ويقول السيوطي:"الجملة من أجملت الشيء إذا جمعته"[2]، وفي المعجم الوسيط :" والجملة– عند البلاغيين و النحويين– كل كلام اشتمل على مسند ومسند إليه"[3]، وصور تأليف الكلام أقلها من اسمين أو فعل واسم قال ابن هشام:"صور تأليف الكلام ست، وذلك لأنه يتألف من اسمين، أو من فعل واسم، أو من جملتين، أو من فعل واسمين، أو من فعل وثلاثة أسماء، أو من فعل وأربعة أسماء"[4]، فحاصل صور الجملة نوعان:

1 – جملة اسمية:

وهي التي يبتدأ فيها بالاسم سواء كان ظاهرا نحو قوله تعالى:﴿الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[5]، وزيد قائم، وقائم الزيدان، أو اسم فعل نحو هيهات العقيق، أو اسم مؤول نحو قوله تعالى:﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾[6] أي: الصيام خير لكم وأخبر عنه باعتبار المعنى قال ابن مالك:" ...أن الإخبار عن الشيء يكون باعتبار لفظه كما يكون باعتبار معناه، وأن المخبر عنه بالاعتبارين يكون اسما نحو: زيد كاتب، وزيد معرب، ويكون غير اسم نحو﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾"[7]،

---

(1) التعريفات "ج م ل" 57 .

(2) المطالع السعيدة 63 .

(3) المعجم الوسيط"ج م ل" 136 .

(4) شرح قطر الندى وبل الصدى 44 .

(5) الفاتحة الآية رقم 1 .

(6) البقرة الآية رقم 183 .

(7) شرح التسهيل 267/1 .

وقال المبرد:" اعلم أن "أنْ" تكون في الكلام على أربعة أوجه: فوجه: أن تكون هي والفعل الذي تنصبه مصدراً؛ نحو قولك: أريد أن تقوم يا فتى؛ أي: أريد قيامك، وأرجو أن تذهب يا فتى، أي: أرجو ذهابك....."[1] .

والأصل في تركيب الجملة الاسمية هو المبتدأ؛ لكونه مسندا إليه خبر، والخبر يحمل مضمون الحدث، والمبتدأ هو المعلوم للسامع ففي قولنا: زيد قائم، فالخبر "قائم" وهو حدث مخبر به عن الاسم، ولا بد في الخبر أن يكون مجهولا للمخاطب، فلو كان معلوما لديه لعُدَّ الكلام من قبيل الزيادة والعبث إلا إن قصد المتكلم أمرا ما، بينما المعلوم فاعل الحدث الذي هو المبتدأ، فالأول معلوم لكلا الطرفين، والآخر معلوم للمتكلم مجهول عند المخاطب، ولهذا لم يتكلم العرب بالمبتدأ نكرة إلا إن أفادت، بينما جعلوا الخبر نكرة، قال ابن يعيش:" اعلم أن أصل المبتدأ أن يكون معرفة، وأصل الخبر أن يكون نكرة، وذلك لأن الغرض في الاختيارات إفادة المخاطب ما ليس عنده، وتنزيله منزلتك في علم ذلك الخبر، والإخبار عن النكرة لا فائدة فيه، ألا ترى أنك لو قلت: رجل قائم، أو رجل عالم، لم يكن في هذا الكلام فائدة؟لأنه لا يستنكر أن يكون رجل قائم وعالم في الوجود مما لا يعرفه المخاطب، وليس هذا الخبر الذي تنزل فيه المخاطب منزلتك فيما تعلم، فإذا اجتمع معك معرفة ونكرة فحق المعرفة أن تكون هي المبتدأ، وأن يكون الخبر النكرة؛ لأنك إذا ابتدأت بالاسم الذي يعرفه المخاطَب كما تعرفه أنت فإنما ينتظر الذي لا يعلمه، فإذا قلت: قائم أو حكيم فقد أعلمته بمثل ما علمت مما لم

[1] المقتضب 361/2 .

يكن يعلمه حتى يشاركك في العلم"[1]، وأكتفي بهذا القدر لأن البحث لا يُعنى بالجملة الاسمية .

2 – الجملة الفعلية:

وهي التي تُبْتَدأ بفعل ودلالتها التغير؛ لأن الفعل من المتغيرات، ففي كللحظة من لحظات الزمن يحدث أثر فعل لفاعل ما، وتتغير أفعال الفاعل من حين لآخر قال الجرجاني:"وليس ذلك إلاّ لأنَّ الفعلَ يقتضي مُزاولةً، وتجدُّدَ الصِّفة في الوقتِ، ويقتضي الاسُم ثبوتَ الصِّفة، وحصولَها من غيرِ أن يكونَ هناك مُزاولةٌ وتَزْجيةُ فعل ومعنى يحدثُ شيئاً فشيئاً"[2]، وعلاقة المخاطَب بالمتكلم إفادته ما لا يعلم، فإن علم الفاعل وجهل الفعل أخبر به، وإن علم الفعل وجهل فاعله أسند الفعل إلى فاعله حتى يعلمه، فالجملة الفعلية في واقعها إسناد حدث معلوم لفاعله حتى يعلم به، والأحداث التي يعلم فاعلوها كثيرة،ولذا خصصت اللغة تركيبا للأفعال التي لا يُدرى فاعلوها، وهو الفعل المبني للمجهول، سواء جهل فاعله حقيقة، أو أبهم عنه، "فالجُملَةُ الفِعْلِيَّة: ما تألفت من الفعل والفاعل، نحو "سبقَ السيفُ العذَلَ"[3]، أو الفعل ونائبِ الفاعل، نحو "يُنصَر المظلومُ"، أَو الفعلِ الناقصِ واسمه وخبره نحو "يكون المجتهدُ سعيداً"[4]وهي النوع الثاني من أنواع الجمل.

---

[1] شرح المفصل لابن يعيش 85/1 .

[2] دلائل الإعجاز 134 .

[3] مثل عربي قاله ضبة بن أد لما لامه الناس على قتله قاتل ابنه في الحرم.
ينظر:مجمع الأمثال328/1

[4] جامع الدروس العربية 284/3.

الجملة الفعلية "هي التي تبدأ ... بفعل غير ناقص، وحيث إن الفعل لا بد أن يكون تاما، والفعل يدل على حدث، فإنه لا بد له من مُحدِث يحدثه، أي لا بد له من فاعل، فالجملة الفعلية لها ركنان أساسيان هما الفعل والفاعل، وفي التطبيق النحوي لا بد أن تبحث عن الفاعل إن وجَدْتَ فعلا"[1].

واختلف النحاة في أسبقية الجملتين في الاستعمال، أكانت الجملة الاسمية أسبق في استعمال العربي، أم الجملة الفعلية، ولا يستطيع باحث أن يؤكد ذلك على وجه الدقة، ولكنها مجرد تكهنات وظنون، فمنهم من يقول: إن الجملة الاسمية مقدمة على الجملة الفعلية، وإنها الأصل، قال ابن الصائغ:" واحتجَّ سيبويه أنْ قال: قد ثبت أنّ الجملة الاسميّة مُقَدَّمَةٌ على الجملة الفعليّة؛ فإعراب الجملة الاسميّة يجب أن يكون مُقَدَّمًا على إعراب الجملة الفعليّة"[2]، ويقول السيوطي:" اختلف في أصل المرفوعات، فقيل: المبتدأ، والفاعل فرع عنه، وعزي إلى سيبويه، ووجهه أنه مبدوء به في الكلام، وأنه لا يزول عن كونه مبتدأ وإن تأخر، والفاعل تزول فاعليته إذا تقدم، وأنه عامل معمول، والفاعل معمول لا غير، وقيل: الفاعل أصل، والمبتدأ فرع عنه، وعزي للخليل، ووجهه: أن عامله لفظي، وهو أقوى من عامل المبتدأ المعنوي، فإنه إنما رفع للفرق بينه وبين المفعول، وليس المبتدأ كذلك، والأصل في الإعراب أن يكون للفرق بين المعاني"[3]، ويقول الأستاذ علي الجارم في مقالة له بمجلة المجمع اللغوي:"إن الجملة الفعلية هي الأصل في التعبير العربي، والعربي بطبيعته يهتم بالحدث في

---

[1] التطبيق النحوي 179 .

[2] اللمحة في شرح الملحة 311/1 .

[3] همع الهوامع في شرح جمع الجوامع 3/2 .

العادة، فإذا ما أراد الاهتمام بمن وقع منه الحدث قدم الاسم، ولعل السبب في ذلك حياة البداوة التي تحتم على المتكلم أن يسرع بذكر الحدث الذي هو من معاني الفعل، ثم يفصل القول في الفعل ودلالاته على الزمن ونوع الفاعل أحيانا"[1]، وتعقبه إبراهيم السامرائي بقوله:"إن الجارم مفتقر أن يثبت هذا الرأي بالاستقراء الوافي الشافي، ليطلع علينا فيقول: إن الأساس عند العربي في الأخبار أن يبدأ بالفعل.. وأنى له أن يحقق هذا الاستقراء، وكيف يتحقق وكلام العرب المأثور لا يظفر به إنسان، والذي ضاع من كلامهم أكثر"[2] .

ومن المعلوم أنه يبتدأ بالفعل إذا كان محط اهتمام السامع ومقصده،ويتشوف إلى أن يعرف الفاعل لمعرفته بالفعل وجهالته بالفاعل، وهذا الفعل مما لا يشك فيه ولا ينكر، قال الجرجاني بعد عرضه للجملة الاسمية:" إذا كان الفعلُ مما لا يُشَكُّ فيه، ولا يُنْكَر بحالٍ لم يكدْ يجيءُ على هذا الوجه، ولكن يُؤْتَى به غيرَ مبنيٍّ على اسمٍ، فإذا أخبرتَ بالخروج مثلاً عن رجُلٍ من عاداته أن يخرجَ في كلَّ غداةٍ قلتَ: قد خرجَ، ولم تحتجْ إلى أن تقولَ: هو قد خرجَ، ذاك لأنه ليسَ بشيءٍ يَشُكُّ فيه السامع، فتحتاجُ أن تحقِّقَه، وإلى أن تقدمَ فيه ذكرَ المحدَّثِ عنه، وكذلك إذا علمَ السامعُ من حالِ رجلٍ أنه على نيَّةِ الركوبِ والمضيِّ إلى موضعٍ، ولم يكن شكٌّ وتردُّد أنه يركَبُ أو لا يركَبُ كان خبرُك فيه أن تقولَ: قد ركِبَ، ولا تقولُ: هو قد ركب"[3]، بمعنى أن يكون الفعل خبرا عن اسم تقدمه؛ بل هو أساس جملته، لأن الابتداء بالفعل إخبار للسامع بحدث ابتدائي لسامع خالي

---

[1] مجلة مجمع اللغة العربية العدد 7، ص 347-350.

[2] الفعل زمانه وأبنيته 206 .

[3] دلائل الإعجاز 104 .

الذهن .

أنواع الأفعال التي يُبتدأ بها في الجملة الفعلية:

1 – الفعل التام

الفعل التام هو الغالب في تركيب الجملة الفعلية، وسمي بالتام لأنه يكتفي بمرفوعه في تأدية المعنى، يقول ابن مالك:

..... وذو تمام ما برفع يكتفى

وما سواه ناقص ....

فالمتكلم دائما بين أمرين: إما الإخبار عن فعل فاعل، نحو : محمد رسول، القرآن كتاب ربنا، الشمس ساطعة، الطالب مجدٌّ، ففي كلٍّ مما مر إخبار عن مبتدآت معلومة لكلا طرفي الخطاب، والمراد منها الإخبار بالرسالة لمحمد–صلى الله عليه وسلم –، وكون كتاب ربنا هو القرآن، والإعلام بأن الشمس ظاهرة للعيان، ونسبة الجِد للطالب، والأمر الآخر: إسناد أفعال معلومة لكلا المتخاطبين لفاعليها، فكل ما يصدر عن متحرك حدث، وهو نشوء أمر ما لم يكن قبل وقوعه، نحو: سار، تكلم، قام، كتب، قرأ، كلها أحداث لصانعيها، فلم يكن هناك سير إلا بمسير مَن سار، ولم يكن هناك كلام إلا من متكلم، ولا قيام ولا كتابة ولا قراءة إلا من قائم وكاتب وقارئ، وكل فعل معبر عن معنى يفضي ويبين ما حدث، وسواء كانت تلك الأفعال الإخبارية ماضية، أو مضارعة، أو إنشائية كالأمر، والإنشائي وإن لم يقع حقيقة فهو مفض إلى معنى يراد إيقاعه بعد زمن التكلم نحو: اعلم، واقرأ، وأنصت، وتمعّن.

المطلب الثاني: مرتبة الفعل الناقص وخواصه

الفعل التام أساس جملته:

الفعل التام ركن أساس في بناء الجملة الفعلية، وليس تابعاً لغيره في المجيء، إذ قصد المتكلم الحدث الواقع الذي يعلمه ودل عليه الفعل، فإذا ما وقع حدث ما فإن المتكلم مشاهد له أو مخبَر به له فيحدث عنه نحو: ضرب، تكلم، سار، تبسم، نظر، فكل هذه الأفعال دلت على أحداث قد وقعت وهي: الضرب، والتكلم، والسير، والتبسم، والنظر، وكل لها فاعلوها، لأنه لا يحدث حدث إلا من قبل فاعل، ولذا يضمر الفاعل في الفعل على سبيل الوجوب إذا لم يذكر، ويقدر وكأنه ملفوظ به، لعدم خلو الفعل من فاعل، فالذي أوجب تقدير الفاعل هو الفعل، ولهذافإنه يؤخذ في الاعتبار أن الفعل إذا نطق به لوحده فهو جملة لا مفرد؛ لأنه متضمن للفعل والفاعل معا، فتوفر فيه ركنا الجملة الفعلية، فالفعل أساس بناء الجملة الفعلية، ولا فرق بين أنواع الفعل الثلاث .

فالفعل التام يأتي متصدرا جملته في ابتداء الكلام نحو: قام زيد، وتكلم الرجل، ويخطب الإمام، وفي درجه نحو: زيد ضرب أخاه ، فجملة " ضرب أخاه" من الفعل والفاعل والمفعول ليست ابتدائية في صدر الكلام، ولكنها في محل رفع خبر المبتدأ، ونحو قوله تعالى﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمِ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ﴾[1]، في الآية عدة جمل مندرجة في اسم إن وخبرها" وهي "كفروا" من الفعل والفاعل، وجملة "أنذرتهم" من الفعل والفاعل والمفعول، وجملة "تنذرهم" كذلك، وجملة "يؤمنون"، ولا زال الفعل في كل جملة منها متصدر لها، يقول

[1] البقرة الآية رقم 5 .

السمين الحلبي في إعراب الآية:"إن حرف توكيد ونصب....و"الذين كفروا" اسمها، و"كفروا" صلة وعائد، و"لا يؤمنون" خبرها، وما بينها اعتراض"[1]، والمقصد عندي في ذلك أن في الجملة الكبرى جمل صغرى فعلية، ولا زال الفعل في كل جملة متصدر لها، فالفعل التام أساس جملته.

معمولات الفعل:

إذا نطق المتكلم بالفعل فهو يتحدث عن حدث صدر من فاعل ما، فأول شيء يتطلبه ذلك الفعل بوصفه معمولا له هو الفاعل، فلا يتصور عقلا أن يكون هناك عمل بدون عامل، وصنعة من دون صانع، وبما أن الفاعل لا يسقط أبدا في الوجود، وإن عدم في اللفظ فإنه مضمر في ضمير المتكلم، وهي التي يسميها النحاة الضمائر، مستترة أو بارزة، فالفاعل عمدة في جملته لذا حكم له بالرفع، ثم تأتي بقية مكملات الجملة التي تسمى الفضلات؛ لأنها قد يُحتاج إليها فتذكر، وقد لا يحتاج إليها فتترك نحو: ضرب زيد، إذا كان محط اهتمام السامع الفاعل لا غير، وإن كان محط اهتمامه المفعول أو ظرف المكان أو الزمان، أو الحال وغير ذكر نحو: ضرب زيد عمرا، ضربته تحت الشجرة، ضربته صباحاً، ضربته واقفاً، فكما يطلب الفعل الفاعل معمولا يطلب المعمولات الأخرى كالمفعولية والظرفية، وغيرها من مكملات الجملة، وتطلبه له على حسب المعنى الذي يؤديه، ولهذا فإنه ينقسم إلى قسمين: الأول: متعد، وهو الفعل الذي يدل على حدث لا يقتصر أثره على الفاعل وحده كالضرب، فإنه لا بد أن يكون هناك مضروب، والقتل لأنه لا بد أن يكون هناك مقتول، والجرح فلا أن يكون هناك مجروح، فأثر الفعل غير منحصر، والفعل إذا وقع يلزم عنه الظرف، وهو إما أن يكون زمانيا نحو: ضربت

[1] الدر المصون 103/1 .

زيدا صباحا، أو مكانيا نحو: كلمت الرجل تحت الشجرة، والثاني: اللازم وهو الفعل الذي لا يتعدى أثره الفاعلَ إلى غيره، نحو: فرح زيد، وسعد الرجل، فالفرح والسعادة ليس لهما أثر كأثر الضرب حتى يتعديان إلى من أو ما وقعا عليه، ومن هذه الأفعال أفعال السجايا، يقول ابن مالك في ألفيته:

.....وحُتِمْ لزوم أفعال السجايا كنهم

ويقول المرادي:"أفعال السجايا: ما دل على معنى قائم بالفعل لازم له كشجُع، وجبُن، وحسُن، وقبُح، ونَهِم إذا كثر أكله"[1].

2 – الفعل الناقص:

الفعل الناقص هو الفعل الذي ليس له فاعل مساو للفعل التام في تضمن المعنى حتى يكون له فاعل، وإنما يأتي بعده ما يحل محل الفاعل؛ لأن الفعل التام يتضمن أمرين معا: الدلالة على الحدث، وهو المعنى الذي يفصح عنه الفعل كما تفصح الأسماء عن الذوات، والثاني: الدلالة على زمن وقوع ذلك الحدث، وحيث إن الفعل الناقص لا يدل إلا على الزمن ويخلو من الحدث، ومن ثم لا يحتاج إلى فاعل، ولهذا فإنه لم يكتف بمرفوع كالفعل التام فسمي ناقصا، وهو أحد قولي النحاة، وأراني أميل إليه قال الجرجاني:" وهي أفعال غير حقيقية، ومعنى ذلك أنها سلبت الدلالة على الحدث، وإنما تدل على الزمان فقط"[2]، وقال ابن يعيش:" وأما كونها ناقصة فإن الفعل الحقيقي يدل على معنى وزمان نحو قولك: "ضرب" فإنه يدل على ما مضى من الزمان، وعلى معنى الضرب، و"كان" إنما

[1] توضيح المقاصد والمسالك 621/2 .

[2] المقتصد في شرح الإيضاح 398/1 .

تدل على ما مضى من الزمان فقط، و"يكون" تدل على ما أنت فيه، أو على ما يأتي من الزمان، فهي تدل على زمان فقط، فلما نقصت دلالتها كانت ناقصة"[1]، وآخرون من النحاة يرون أن النقص في كونه لا يكتفي بمرفوعه، ويرون أن الفعل الناقص كالفعل التام في الدلالة على الحدث، قال ابن مالك في التسهيل: "وتسمى نواقص لعدم اكتفائها بمرفوع، لا لأنها تدل على زمن دون حدث، فالأصح دلالتها عليهما إلا ليس"[2]، ويقول في شرح التسهيل:"زعم جماعة منهم ابن جني وابن برهان والجرجاني أن "كان" وأخواتها تدل على زمن وقوع الحدث، ولا تدل على حدث، ودعواهم باطلة من عشرة أوجه : ...."[3].

وإذا دل الفعل الناقص على الحدث أصبح فعلا تاما يكتفي بمرفوعه نحو: دخل المعلم الفصل فكان الهدوء، وقال تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسُرَةٍ﴾[4]، قال السمين الحلبي:" في كان هذه وجهان: أحدهما: وهو الأظهرأنها تامة بمعنى حدث ووجد أي: وإن حدث ذو عسرة، فتكتفي بفاعلها كسائر الأفعال، قيل: وأكثر ما تكون كذلك إذا كان مرفوعها نكرة نحو: قد كان من مطر"[5].

وبما أن الفعل الناقص لا يدل على الحدث فهو ليس في حاجة إلى الفاعل؛ لأنه لا يوجد حدث حتى يحتاج إلى ذكر محدثه، فإن قلنا: كان زيد، على أن "زيد" فاعل "كان"، ولا نريد به التمام بمعنى وجد، فما الفعل الذي يدل عليه

---

[1] شرح المفصل لابن يعيش 89/7.

[2] شرح التسهيل 338/1.

[3] شرح التسهيل 33/1، وينظر: ارتشاف الضرب 1151/3 .

[4] البقرة الآية رقم 279.

[5] الدر المصون 668/1.

"كان" في مقابل "قام" و"ضرب"؟، فالفعل الناقص يخلو من معنى الحدث، ولذا لم يحتج إلى فاعل، ولكنه يحمل مضموناً عاماً من معنى الكينونة نحو: كان زيد قائماً، أي: كون وشأن زيد أنه كان قائما قبل هذا الزمن، ولعل هذا ما يقصده ابن مالك في رده على النحاة في قوله: "فالأصح دلالتها عليهما إلا ليس"[1]، ولكنه بشبهه للفعل حكم على ما دخل عليه المبتدأ بالرفع لأنه مشبه به، وحكم على الخبر بالنصب تشبيها بالمفعول قال الجرجاني:"(كان) وأخواتها دخلت على المبتدأ والخبر، فرفعت المبتدأ كما يرفع سائر الأفعال الأسماء، وذلك أن الشرط في الفاعل أن يسند إليه الفعل مقدماً عليه، وقد حصل ذلك في اسم (كان)، ونصبت الخبر على التشبيه بالمفعول نحو ضرب زيد عمرا، وليس بمنزلة المفعول على الحقيقة"[2].

والفعل الناقص لا يساوي الفعل التام في تأسيس الجملة، وإنما هو تابع لجملة قد سبقته وهي الجملة الاسمية المكونة من مبتدأ وخبر، فيدخل عليها وينسخ حكمها في الإعراب، ويؤثر على علاقة الإسناد بينهما، فمعنى جملة" زيد قائم، إثبات نسبة معنى الخبر للمبتدأ، فما نسب للمبتدأ هو قيامه، وارتباطه به ارتباطاً مستمراً غير محدد بزمن، ولذا قيل: إن الجملة الاسمية تفيد الثبات والاستقرار، والجملةَ الفعليةَ تفيد التجدد والحدوث، فإذا دخل الفعل الناسخ عليها نسخ إعرابها، فيرفع المبتدأ على شبه الفاعل عند بعض النحاة، وينصب الخبر تشبيها بالمفعول، كما ينسخ معنى الثبات والاستقرار في النسبة بين المبتدأ

[1] شرح التسهيل 338/1 .

[2] المقتصد في شرح الإيضاح 398/1 .

والخبر، فيفيد الفعل (كان) مثلا ثبوت معنى الخبر للمبتدأ في الماضي، وتوحي بانقطاعه في الحال والاستقبال.

وبما أن الفعل الناقص مؤثر على الجملة الاسمية بركنيها في المعنى والإعراب لم يكتف بالمرفوع فقط كسائر الأفعال التامة، ولا يوقف على اسمها دون خبرها؛ لأن المعنى لا يتم إلا بهما قال الجرجاني:"فلما سلبت هذه الأفعال الدلالة على الحدث عوضت الخبر، فلم يسكت على فاعليها، لو قلت: (كان زيد) لم يجز حتى تأتي بالخبر فتقول: منطلقا؛ لأن (كان) و (يكون) يدل على الزمان فقط فلا تحصل الفائدة إلا بعد الإتيان بالخبر"[1].

الفعل الناقص أدنى مرتبة في العمل من الفعل التام:

الفعل يعمل في معمولات من جهةأنه يحمل معنى، والمعنى الذي يحمله مؤثر فيما بعده تأثير النار على الأجسام، فمعنى كل فعل مؤثر على قدر المعنى الذي يتضمنه، فالضرب غير الجرح، والجرح غير القتل، ولكنْ كلها تشترك في في كونها وقعت على شيء وأثرت فيه، بخلاف أفعال الفرح والسرور والعطش والجوع، فكلها لم تقع على شيء حتى تؤثر فيه، ومع ذلك فإنها عاملة رفعاً؛ لأنها أحداث صادرة عن محدث يرتبط ارتباطاً تلازمياً مع الفعل في التركيب، والفعل الناقص لا يحمل ذلك المضمون حتى يطلب فاعلا له، أو أنها تقع على مفعول، أو وقعت في زمن أو مكان ما، فالأصل فيها ألا تعمل، ولكن لكونها أفعالا عملت كما يعمل الفعل التام، يقول ابن يعيش:" فأما كونها أفعالا فلتصرفها بالماضي والمضارع، والأمر، والنهي، والفاعل نحو قولك: كان، يكون،كن،لا تكن، وهو

[1] المقتصد في شرح الإيضاح 398/1.

كائن"[1]، ولكنه انحط عن مرتبة الفعل التام؛ لذا لم يعمل عمله بالمماثلة، ويقول المبرد:"وهذه أفعال صحيحة كـ(ضرب) ولكنا أفردنا لها باباً إذ كان فاعلها ومفعولها يرجعان إلى معنى واحد"[2]، فيعمل في الجملة، يقول الأَنطاكي: "فالواقع أن الفعل الناقص لا يفقد شخصيته الفعلية تماماً، إذ نراه يتخذ من المبتدأ ما يشبه الفاعل الذي كان له في حال تمامه"[3]

فللفعل الناقص خواص الأفعال بحيث يكون من جنسها ومن هذه الخواص:

1 – التصرف كما نقلت عن ابن يعيش سالفاً، فالفعل الناقص لا يكون جامداً إلا ليس فقد منعت التصرف لشبهها بـ"ما"، فيكون منه المضارع نحو: يكون، بات، يبيت،أصبح، يصبح، والأمر نحو، بت، وأصبح، والمصدر نحو الكينونة والبيتوتة والإصباح.

2 – اتصال الضمائر بها كما تتصل بالأفعال التامة نحو: كانوا، وكنت، وكنا، وصاروا، وصرت، وصرنا، والضمائر لا تتصل إلا بالأفعال سواء كان الضمير مستتراً أو ظاهراً؛ لأنها ضمائر ومحلها الرفع على الفاعلية، فكما يقال: ضرب، أي: هو، وضربت، أي أنا، وضربوا، أي: هم، وضربنا، أي: نحن، والفاعل لا يكون إلا بعد فعل، واتصال ضمائر الرفع بالأفعال الناقصة يدعم قول من قال إنها أفعال.

3 – اتصال التاء الساكنة التي محلـــها الأفـــعال نحو: كانت، وصـــارت،وظلت

---

[1] شرح المفصل 89/7.

[2] المقتضب 86/4.

[3] المحيط في أصوات اللغة العربية ونحوها وصرفها. ج2 هامش ص6.

ودامت، وأضحت، وليست[1]، فالتاء دالة على تأنيث الفاعل، فالفرق عند استتار الفاعل بين المذكر والمؤنث هو التاء، يقال: كتب، ويسند الفعل أولا للمذكر لخلوه من علامة؛ لأنه الأصل، والخلو من العلامة علامة، فإن كان مسندا لمؤنث زيدت التاء لتكون علامة عليه، فيقال كتبَتْ، أي: هي، فاتصال تاء التأنيث بالأفعال الناقصة يدعم فعليتها.

4- تدل على معنى عامٍّ يؤثر على العلاقة بين المبتدأ والخبر، كما الفعل التام له معنى خاص يدل عليه، فكل فعل من الأفعال الناقصة يدل على معنى لا يكون في نظيره منها، فليس تفيد النفي كـ"ما"، وصار تفيد التحول، وما زال تفيد الاستمرار.

المطلب الثالث: الفرق بين الفعل الناقص والتام

من خلال المقارنة بين الفعل الناقص والتام يمكن أن نلمح بعض الفروق التي تتلخص في عدة فوارق جوهرية متمثلة في النقاط التالية :

1 – الفعل التام يعمل لمعناه في المفردات والجمل، والفعل الناقص لا يعمل إلا في جملة:

كل فعل تام يطلب معمولات له أفردت أم تعددت، تبتدأ بالفاعل ثم بقية مكملات الجملة نحو: قام زيد، قرأت الكتاب، ومررت بزيد، وجاء زيد راكباً، واشتريت هكتاراً أرضاً، وكلمت زيداً وعَمراً، وغيرها مما تتطلبه الجملة، فالفعل يعمل فيها جميعا بوصفها مفردات، فيطلب الفاعل ويرفعه، ويطلب مفعولا فيعمل

[1] ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب 170/1.

فيه بنفسه وينصبه، أو يتعدى إليه بحرف جر فيجره، أو اسم يبين هيئة فاعله أومفعوله فينصبه حالا، أويزيل إبهام مُنَكَّر فينصبه تمييزاً، أويصل إليه بالتبعية فيعمل فيه تابعاً لما عمل فيه سابقاً من نعت وعطف وتوكيد وبدل، ولكنه في جميعها يعمل فيها متفرقة لا مجتمعة بدليل أنه قد يغيب عن الجملة بعضها أو كلها ولا يبقى إلا الفاعل، فما احتيج إلى شيء منها ذكر، وإلا تغوفل عنه ولو كان أثر المعنى يتطلبه لعدم حاجة المخاطب إليه نحو: ضرب زيد، فلا بد أن يكون الضرب على شيء ما، ولكن لم تكن للمخاطب أهمية لديه فترك، ويعمل في الجملة إن حلت محل المفرد كجملة الحال فيقوله تعالى:﴿وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِنْ دِيَارِنَا وَأَبْنَائِنَا﴾[1]، قال السمين الحلبي: "﴿وَقَدْ أُخْرِجْنَا﴾ هذه الجملةُ في محلِّ نصبٍ على الحالِ، والعاملُ فيها (نقاتلُ)"[2].

وأما الفعل الناقص فإنه لا يعمل في المفردة بعينها وإن ظهر حكم الإعراب على ركني الجملة بوصفها مفردات، فهو يغير مضمون الجملة وزمنها، لذا لا يصح عدم ذكر أحد ركني الجملة لعدم صحة المعنى فلا يقال مثلا: (صار الطين) ونسكت؛ لأنه لا فائدة في هذا القول، ولا يتم المعنى إلا بالجزء الثاني فيقال: صار الطين حجراً، فالمعنى الكليُّ الذي عمل فيه الفعل الناقص هو النسبة التي بين الطين والحجر، وهو انتقال الطين من طبيعته إلى طبيعة الحجر، ولا أقصد العمل الإعرابي في الموضع؛ لأنه يعمل في كل منهما منفصلا بدليل اختلاف الإعراب، فيعمل في الأول الرفع، وفي الثاني النصب، ولو عمل فيهما معا في الإعراب لكانت الجملة في محل إعرابي كقوله تعالى:﴿مِن بَعْدِ مَا كَادَ

[1] البقرة الآية 244.

[2] الدر المصون 600/1.

تَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ﴾[1] قال السمين الحلبيُّ في إعرابها:" قرأ حمزة وحفص عن عاصم (يزيغ) بالياء من تحت، والباقون بالتاء من فوق، فالقراءةُ الأولى تحتمل أن يكونَ اسمُ (كاد) ضميرَ الشأن، و(قلوب) مرفوعٌ بـ(يزيغ)، والجملةُ في محلِّ نصبٍ خبراً لها..."[2]، وقال الشاعر: [الطويل للفرزدق]

فَأَصْبَحَ فِي حَيْثُ الْتَقَيْنَا شَرِيدُهُمُ طَلِيقٌ وَمَكْتُوفُ الْيَدَيْنِ وَمُزْعَفُ

قال البغدادي:" فإن (أصبح) هنا من أخوات (كان) و(شريدهم) اسمها، وما بعده كان في الأصل منصوباً على أنه خبر (أصبح) فقطع عن الخبرية، ورفع على أنه مبتدأ وخبره محذوف أي: منهم طليق ومنهم مكتوف الخ، أو خبر لمبتدأ محذوف أي: بعض الشريد طليق الخ، والجملة في محل نصب على أنها خبر أصبح"[3].

2- التام مؤسس للجملة والناقص يدخل على جملة سابقة له:

الفرق الثاني وكما مر سالفاً أن الفعل التامَّ مؤسس لجملته وليس بداخل عليها، فالفعل التام يأتي أولا قبل أنْ تكون جملة، وهو متصدر لها، والحدث يقع من الفاعل، فالمتكلم الذي يريد أن يخبر غيره إما أن يكون متحدثا عن خبر واقع الآن.

وزمن وقوع الفعل هو زمن التكلم في العادة، وهو ما يسمى بالفعل المضارع، فالفعل مضارع لوقت حدوثه نحو: يقرأ الطالب الدرس، ويقال هذا في حال القراءة، فالجملة مبنية على الحدث الذي قد وقع، وقد يستعمل الفعل

---

[1] التوبة الآية 118.

[2] الدر المصون 509/3.

[3] خزانة الأدب 299/2.

المضارع والحدث قد انتهى على سبيل حكاية الحالة نحو قوله تعالى:﴿يُخَادِعُونَ اللهَ والَّذِينَ ءَامَنُوا﴾[1]، فالقرآن يسجل واقعةً حادثةً زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وذلك الوقت مضارع لزمن نزول الآية، وتتلى الآن على ما هي عليه ولو كان زمن ذلك الحدث قد مضى، فإن المضارع يستعمل ويراد به غير زمنه كما يأتي بعد (لما) ومعناه المضي؛ لأن (لما)لا يكون بعدها الفعل إلا ماضيا،جاء في شرح الكافية الشافية:"أن الذي يليها من الأفعال مضارع اللفظ، ماضي المعنى"[2].

وفي جواز عطف الفعلين المختلفين زمنا يقول السيوطي: "والماضي مستقبل المعنى، أو المضارع ماضي المعنى"، ومثل لهما بقوله تعالى:﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ﴾[3]، وقوله تعالى:﴿تَبَارَكَ الَّذِي إِن شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَلِكَ وَيَجْعَلْ لَّكَ قُصُورًا﴾[4]، فورودهم على النار، والحصول على القصور مستقبل بالنسبة لزمن النزول وزمن التلاوة، مع استعمال الفعل الماضي (أورد)، و(جعل)، وفي قوله تعالى: ﴿وَمَا تَأْتِيهِم مِّنْ آيَةٍ﴾[5]، يقول السمين الحلبي :"(وتأتيهم) يحتمل أن يكون ماضيَ المعنى لقولـه (كانوا) ويحتمـل أن يكون (كانوا) مستقـبلَ المعنى لقوله:(تأتيهمْ)"[6].

---

[1] البقرة الآية 8.

[2] شرح الكافية الشافية1643/3.

[3] هود الآية 98.

[4] الفرقان الآية 10.

[5] الأنعام الآية 5.

[6] الدر المصون 9/3.

وأما زمن المخبَر به فحدث وقع قبل زمن التكلم ويفيده (الفعل الماضي) مثاله: أتى، ورحل، وزار، وعلم، وقد يأتي ويراد به المستقبل نحو قوله تعالى:﴿أَتَى أَمْرُ اللهِ﴾[1]،قال ابن جزي الكلبي: "ووضع الماضي موضع المستقبل لتحقق وقوع الأمر ولقربه"[2].

وفي كل فإن الفعل يحتاج لإظهار فاعله سواء أكان مضمراً أم ظاهراً، والفعل مع فاعله جملة، وهو متصدر لها، وكذلك الأمر نحو: قم، اجلس، اكتب، فضمير الفاعل مستتر فيها وجوباً.

وأما الفعل الناقص فلا يؤسس جملته، فالجملة كائنة قبله، وهي جملة اسمية، لأن الفعل الناقص لا يدخل على الفعلية، فالفعل لا يدخل على فعل، فلا يقال كان ضرب، ولا صار كتب، كما لا يقال: سار نام، ولا قرأ جرى، فالجملة الاسمية سابقة الوجود على الفعل الناقص، ولذا سميالفعل الناسخ، والناسخ لا يكون إلا بعد المنسوخ وجوداً، فقولنا: الجو غائم، والسماء صافية، والكتاب مفيد، جمل ثابتة المعنى، يأتي الفعل الناقص فيدخل عليها ويغير جزء معناها، فدخول (كان) على الأولى تفيد حصول مضمون الخبر وهو وجود الغيم فيما مضى وانقشاعه زمن التكلم فيقال: كان الجو غائما، و(صار) تفيد اتصاف اسمها بمعنى خبرها في زمن التكلم فيقال: صارت السماء صافية، وقولنا: ما زال الكتاب مفيداً، استمرارية اتصاف الاسم بمعنى الخبر، فالفعل الناقص غير مؤسس للجملة كالفعل التام؛ بل تابع لجملة سابقة له.

---

[1] النحل الآية 1.

[2] التسهيل لعلوم التنزيل 343.

3- التَّامُّ يطلب معمولات متعددة كالفاعل والمفعولات والظروف،والناقص لا يعمل إلا في جملة:

يقول الغلاييني:"وسميت هذه الأفعال ناقصة؛ لأنها لا يتم بها مع مرفوعها كلام تام؛ بل لا بد من ذكر المنصوب ليتم الكلام، فمنصوبها ليس فضلة؛ بل هو عمدة؛ لأنه في الأصل خبر للمبتدأ، وإنما نصب تشبيهاً له بالفضلة، بخلاف غيرها من الأفعال التامة، فإن الكلام ينعقد معها بذكر المرفوع، ومنصوبها فضلة خارجة عن نفس التركيب"[1]، والسؤال: لِمَ يطلب الفعل التام معمولات متعددة، والناقص لا يطلب إلا جملة ويعمل في ركنيها؟.

إن العمل ليس في اللفظ ذاته، فما الألفاظ إلا أصوات لا تؤثر في غيرها، فاللفظ إذا لم يحمل مضمونا فما هو إلا صوت كصوت العصافير، وإنما العامل في الحقيقة هو معنى اللفظ.

واختلف النحاة في الفعل الناقص هل له ظرف يعمل فيه أم لا؟، فإذا كان في نفسه لا يحمل معنى فليس فيه مايدل على حدث، وبذلك انتفى الفاعل، وإذا انتفى الحدث والفاعل انتفى المكان والزمان تبعاً، قال ابن هشام: "من زَعم أنه لا يدل على الحدث منع من ذلك، وهم المبرّد، فالفارسي، فابن جني، فالجرجاني، فابن برهان، ثم الشلوبين، والصحيح أنها كلها دالة عليه إلا ليس، واستدل لمثبتي ذلك التعلق بقوله تعالى: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَباً أَنْ أَوْحَيْنَا﴾[2]، فإن اللام لا تتعلق بـ(عجباً)؛ لأنه مصدر مؤخر، ولا بـ(أوحينا) لفساد المعنى، ولأنه صلة لأنْ"[3]،

---

[1] جامع الدروس العربية 271/2.

[2] يونس الآية 2.

[3] مغني اللبيب 436/2.

ويقول ابن مالك: "وإذا دخل شيء من هذه الأفعال على خبر متعدد نصب الجميع كما ينصب الخبر الذي لم يتعدد، فيقال في: هذا حلو حامض، كان هذا حلواً حامضاً، وذلك أنارتفاع الخبرين فصاعداً ثبت بعامل، أي: بالابتداء، و(كان) وأخواتها أقوى منه، ولذلك انتسخ عمله بعملها، فكما جاز للعامل الأضعف أن يعمل في خبرين فصاعداً، كذلك يجوز للعامل الأقوى؛ بل هو بذلك أولى.

وذهب ابن درستويه إلى منع تعدد الخبر في هذا الباب؛ لأنه شبيه بمفعول ما يتعدى إلى مفعول واحد، فكما لا يتعدى الفعل المتعدي إلى واحد إلى أكثر من واحد، لا ينصب بأفعال هذا الباب إلا خبر واحد، وهذا منع لا يلتفت إليه، ولا يعرج عليه"[1].

4 – التام يعمل في المعمول بمعناه؛ والناقص يعمل على شبه التام:

كما مر فيما سلف من البحث أن الفعل التام له معنى، ومن خلال ذلك المعنى تمكن من العمل، وعليه انقسم إلى لازم ومتعد، وهذه القسمة مبنية على معنى الفعل فـ(فرح) غير (ضرب)، وإن قلنا: كسرت الزجاج، فالكسر حدث واقع من هيئة في الوجود، وهو الزجاج، وأثر فعلي عليه أنه تحطم على هيئة قطع تتمايز عن بعضها وتتباعد، وأما (سَعِدَ) في مثال: سعد زيد، فمعناه لا يتأثر به غير فاعله، ولم يتعد أثره على غيره؛ لأنه يخص تلك الذات – الفاعل– لا غير.

والناقص لا يعمل بمعناه– وإن قال بعض النحاة أن له معنى– إلا أن المعنى ليس بأثر لفاعلٍ ما أحدثه، وإنما تقييد للحدث الذي يتضمنه الخبر نحو: صار الحجر طيناً، فأصل المعنى: استطين الحجر، كما يقال: استنوق الجمل، فالخبر هو الحدث، والمبتدأ فعله، ووزن استطين يفيد التحول، قال سيبويه:"وقالوا

[1] شرح التسهيل 337/1 .

في التحول من حال إلى حال هكذا وذلك قولك استنوق الجمل"[1]، و(صار) قيدت الاسم الجامد (الخبر) وهو (الطين) بمعناه، فعملت الأفعال الناقصة فيما بعدها رفعاً ونصباً لمشابهة الفعل التام لا بمعنى في ذاتها .

خاتمة

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله،والصلاة والسلام على أشرف خلق الله وبعد:

فهذا ما وفقني الله إليه من جهد المقل في محاولة لإيضاح الفرق بين الفعل التام والناقص، ومن خلال ذلك يمكن الخروج بتقييد النتائج التالية:

1 – وجود تشابه واختلاف بين الفعل التام والناقص، فيتفقان في جوانب ويختلفان في أخرى .

2 – الفعل الناقص يساوي الفعل التام في كونه فعلا، فيتصرف كما يتصرف، ويكون تاماً فيكوّن جملة .

3 – الفعل الناقص لا يعد لوحده جملة؛ لأنه في نقصانه لا يتحمل الضمير لانتفاء فاعل له .

4 – الفعل الناقص ناسخ لمعان وأحكام سابقة بنيت عليهما الجملة، ومؤثر في العلاقة التي بين المبتدأ والخبر .

وكما أسلفت هذا جهد مقل فإن وفقت بفضل من الله سبحانه وتعالى، فهو صاحب الفضل والمنة، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين .

---

[1] الكتاب 71/4 .

المصادر

القرآن الكريم برواية قالون عن نافع "ليبيا" .

- أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي، تح: محمد حسن حلاق،محمد أحمد الأطرش، دار الرشيد– دمشق، دار الإيمان– بيروت، ط. الأولى 1421هـ – 2000م .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان، تح: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط. الأولى 1418هـ – 1998م .
- التطبيق النحوي لعبده الراجحي،دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1985م .
- التسهيل لعلوم التنزيل لأبي القاسم محمد بن جزي الكلبي،الدار العربية للكتاب.
- تهذيب اللغة الأزهري، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجاوي، الدار المصرية للتأليف والترجمة،
- توضيح المقاصد والمسالك للمرادي، تح: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط. الأولى، 1422هـ، 2001م .
- جامع الدروس العربية لمصطفى الغلاييني، مراجعة: عبد المنعم خفاجة، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط. 30 ، 1414هـ– 1994م .
- خزانة الأدب للبغدادي، دار صادر، بيروت .
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، تح: أحمد محمد صيرة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الأولى1414هـ – 1994م .
- دلائل الإعجاز للجرجاني، تح: السيد محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت.

- شرح التسهيل لابن مالك، تح: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط. الأولى 1410هـ - 1990م .
- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة .
- شرح المفصل لموفق الدين بن يعيش، مكتبة المتنبي – القاهرة ، عالم الكتب– بيروت .
- الصحاح للجوهري، أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط.الرابعة 1407هـ - 1987م .
- الفعل زمانه وأبنيته لإبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط.3، 1403هـ - 1983م .
- القاموس المحيط للفروزآبادي، الهيئة المصرية للكتاب 1399هـ - 1979م .
- كتاب التعريفات للشريف الجرجاني، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط. الأولى 1425هـ- 2005م .
- كتاب سيبويه لأبي بشر عمرو بن قنبر، تح:عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط.الأولى .
- كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي، تح: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دائرة الشؤون الثقافية والنشر العراق 1984م .
- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري، تح: غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، ط. الأولى 1995م .
- اللمحة في شرح الملحة لمحمد بن الحسن الصائغ، تح: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الجامعة الإسلامية بالمدينة والمنورة، السعودية، ط. الأولى

1424هـ – 2004م .
- مجلة المجمع اللغوي العد السابع، مطبعة وزارة المعارف العمومية 1953م .
- مجمع الأمثال لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت .
- المحيط في أصوات اللغة العربية ونحوها وصرفها لمحمد الأنطاكي، دار الشرق العربي، بيروت، ط.3 .
- المطالع السعيدة لجلال الدين عبد الرحمن بن أبيبكر السيوطي/ تح: طاهر سليمان احمودة، الدار الجامعية، الإسكندرية 1999م .
- المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، ط.4، 2004م
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الشام للتراث، بيروت.
- المقتضب للمبرد، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، تح: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط الثانية، 1407هـ – 1987م .